قصة تطور الأوقاف في الكويت

(بدر ناصر المطيري)

1 . الوقف في تعريفه الاجتماعي هو صيغة قانونية مالية إسلامية المنشأ [1] ومكون مؤسسي من الصيغ والمكونات الأربع [2] للمجتمع المدني ضمن بناء الدولة الحديثة [3] . وعملية الإيقاف هي نتاج لتلاقي عناصر موضوعية ثلاث هي مكون ثقافي يحفز ويؤطر وحاجة اجتماعية تستدعي وقدرة مالية نسبية تمكن من الفعل الوقفي . والوقف يعتبر من صيغ العطاء المالي الطوعي والمستدام للنفع العام . ووفق المنظور الإسلامي للعطاء فإن الإنفاق المالي الواجب كالزكاة أو الطوعي كالوقف وسائر الصدقات ، والفعل العملي المتمثل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بدرجاته الثلاث (المشاعر ، القول ، الفعل) . والذي يقابله في الثقافات الأخرى نشاط جماعات الضغط أو advocacy groups أو lobbyهما جناحا التغيير والتنمية وممارسة المسئولية الاجتماعية .

2 . إن الممارسة الوقفية المعاصرة في الكويت ، على الأقل ، متنوعة منها ما هو وقف نصي وهي التصرفات المسجلة لدى القضاء (إدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل) وفق الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف لعام 1951 ميلادية . ومنها ما هو وقف عملي أو حكمي في حقيقتة وإن لم يسمى بذلك مثل الوصايا أو الأثلاث الخيرية المسجلة وفق قانون الأحوال الشخصية رقم 51 لسنة 1984 م (المواد 213ـ287) أو المؤسسات الخاصة الصادر بتأسيسها مرسوم أميري كمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (1976) . ورغم ضخامة حجم الأوقاف العملية أو الحكمية من أثلاث خيرية ومؤسسات خاصة إلا أن غياب المعلومات عنها ومنها لدى الباحث تجبره على الاقتصار في هذه الورقة على دراسة

---

[1] . للإطلاع على الأحكام الفقهية للوقف يرجع إلى الموسوعة الفقهية الجزء 44 مصطلح " وقف " ص 108 . 222 ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت 2007 .

[2] . الصيغ القانونية المتاحة للعمل من خلالها في مجال العمل الطوعي هي جمعية نفع عام ، المبرة الخيرية ، الوصية الخيرية (الثلث) ، الوقف .

[3] . المجتمع المدني هو ما يضمه فضاء النشاط الاجتماعي بما في ذلك من قيم وممارسات فردية وجماعية ومؤسسات عاملة غير هادفة للربح المادي أو التكسب السياسي . ولمزيد من الاطلاع على تاريخ وإمكانات مفهوم المجتمع المدني (من منظور غربي على الأقل إذ لا توجد دراسات أصيلة ومقارنة في تحليل ونقد هذا المفهوم من منظور عربي وإسلامي) يرجى الرجوع إلى كتاب :

Civil Society: History and Possibilities, Sudipta Kaviraj & Sunil Khilnani (Eds.). Cambridge University Press, 2001.

وتحليل الأوقاف النصية المسجلة كذلك في دولة الكويت على الأخص في الفترة ما بين عامي 1977 و 2005 م لتوفر الوثائق والحجج الوقفية الخاصة بها .

3 . الأوقاف في الكويت قديمة قدم البلد ذاته وقد تجسدت ابتداء على هيئة إنشاء مساجد والإيقاف عليها ، فالمسجد هو المؤسسة المدنية الأولى لدى أية جماعة مسلمة حضرية مستقرة [4] . وقد كانت عملية الإيقاف متواضعة نظرا لبساطة المجتمع وضعف وضعه المعيشي والاقتصادي بشكل عام في حقبة ما قبل النفط . وقد كانت الحاجات الأساسية كإقامة المساجد والاطعام من خلال الإيقاف على ذبح الأضاحي خصوصا وتسبيل المياه تمثل الأغراض الأكثر شيوعا في تلك الحقبة .[5]

4 . بدأ الوقف الكويتي يشهد تطورات نوعية منذ بداية القرن العشرين الميلادي سواء على صعيد الواقفين أنفسهم أو الموقوفات أو الأغراض الموقوف عليها ، أو على صعيد تنظيم الأوقاف والإشراف عليها من قبل الدولة لا سيما بعد التحول الجذري الذي طرأ على البلد جراء تصدير النفط بكميات تجارية منذ عام 1946 ميلادية .
وستتناول هذه الورقة تلك التطورات النوعية توثيقا وتحليلا من خلال محطات تاريخية مرت بها مسيرة الوقف في دولة الكويت مرورا بالواقع الحاضر ومن ثم محاولة استشراف مستقبلها .

---

4 . لمزيد من المعلومات عن تاريخ الأوقاف في الكويت يرجى الرجوع إلى ورقة (نظرات في تاريخ الوقف الكويتي) لعبد المحسن محمد العثمان ، قدمت إلى ندوة المنتدى الشرعي للأمانة العامة للأوقاف في 1998/3/31 ، غير منشورة .

5 . يرجع لسجل العطاء الوقفي للأمانة العامة للأوقاف ، 1995 .

5 . وقف الجمعية الخيرية العربية 1331هـ . 1913م :

شهدت الكويت خلال السنوات ما بين 1910 حتى 1913 حراكا اجتماعيا متميزا وتطلعا نحو التغيير.ففي عام 1910م افتتحت الإرسالية الأمريكية فرعا مقيما لها في الكويت حيث أسست عيادة طبية ودكانا لبيع الأناجيل في السوق مما أحدث ردة فعل لاحق لدى الناشطين والمصلحين المحليين . كما شهدت ذات السنة أول حركة احتجاج اجتماعي واسعة ومنظمة في الكويت ضد السياسة الضرائبية وقد قاد تجار اللؤلؤ هذه الحركة حيث هاجروا إلى البحرين بعد إنتهاء موسم غوص ذلك العام . وفي عام 1911 تمت الدعوة لتأسيس مدرسة للتعليم الحديث وتنظيم حملة لجمع التبرعات بين التجار لتمويل بنائها وإقامة أوقاف عليها وهي مدرسة المباركية ، وقد استمر الوقف الخاص بها في مدها ببعض ميزانيتها طوال الأعوام ما بين 1911 حتى 1936م حيث تسلمت دائرة المعارف الدكاكين وسفينة الغوص الموقوفة عليها و تعرف هذه الحقبة في تاريخ التعليم في الكويت بالمرحلة الخيرية في إدارة وتمويل التعليم[6] . وشهدت سنة 1912 إزدهارا اقتصاديا غير مسبوق في الكويت فاق العامين الماضيين وقد أطلق السكان عليها مسمى " سنة الطفحة " تخليدا لها . وزاد التواصل بين مثقفي الكويت ومصلحيها ونظرائهم في الدول العربية حيث زار الكويت في مايو 1912 الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وقد أثمر التفاعل المحلي مع أطروحاته الإصلاحية من خلال تأسيس الجمعية الخيرية العربية في فبراير 1913م . وتعتبر الجمعية بشكلها الجديد المبتكر وأغراضها والمشاركين فيها تتويجا للحيوية والحراك الاجتماعي والمدني وتأطيرا له ورفعا لسقف التطلعات الإصلاحية في الكويت [7] .

ورغم قصر عمر الجمعية ، وهي الأولى من نوعها في تاريخ الكويت وتعتبر سابقة لأوانها تنظيما وأغراضا ، إلا أن الوقف عليها جمع بين صيغتي العمل الاجتماعي الحديثة كالجمعية والتقليدية كالوقف وقد استوعب عناصرها وخلد ذكرها وحفظ لنا مضامينها من خلال حجة وقف الجمعية الخيرية العربية التي كتبها وشهد عليها عالم الكويت وفقيهها ووكيل القضاء فيها (لاحقا) الشيخ عبد الله الخلف الدحيان رحمه الله وفيما يلي نص حجة الوقف :

---

6 - تاريخ التعليم في الكويت ، صالح شهاب ، ص 53 .

7 - الجمعية الخيرية العربية وبواكير النهضة الحديثة في الكويت 1331 هـ / 1913 م ، بدر ناصر المطيري ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1998 م .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق من أراد به خيرا لفعل الخيرات وعمل القربات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالآيات البينات وعلى آله وأصحابه الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أما بعد :

فإن المقتضى لكتابة هذه الأحرف هو أنه لما كان الوقف من أفضل الطاعات وأجل القربات وأنه من الأعمال المنجية والصدقة الجارية رغب فيه حضرات الفضلاء الأماجد وهم أحمد وفرحان وعلي أولاد المرحوم بكرم الله فهد الخالد الخضير ، وسابقوا إليه فوقفوا كلهم جميعا وحبسوا وسبلوا ما هو ملكهم وتحت تصرفهم ، وهي الدار العامرة أرضها وبناؤها ، وما كان متصلا بها لمصلحتها ، وهي قسمان بيت وعمارة بحسب عرفنا والكائنة في محلة سعود التي هي أحد محلات الكويت المحدودة قبلة الطريق النافذ وشمالا شاطيء البحر وشرقا وجنوبا عمارة إبراهيم بن حسن الشطي وبيته ، وقف كل من أولئك المذكورين هذه الدار المحدودة المشتملة على القسمين البيت والعمارة على الجمعية الخيرية العربية التي تألفت في الكويت أوائل هذه السنة ببركة سعيهم المشكور ، ضوعفت لهم الأجور ، على أن تكون مستشفى للمرضى ، ومحلا لعيادة الطبيب المسلم ، وأن يجلس فيها أعضاؤها وإن لم ينتظم أمرها لا قدر الله ذلك ، فقد شرطوا أن الناظر عليها ينصب في أحد قسميها عالما صالحا يدرس فيه العلوم النافعة ويؤجر القسم الآخر ويدفع إليه أجرته ، وإن لم ينتظم فيها أمر التعليم بأن لم يحصل عالم يرجى بإقامته فيها النفع للدين والدنيا معا ، فليؤجرها الناظر جميعا ويصرف غلتها إلى فقراء الكويت المحاويج العاجزين عن تعاطي الأسباب المعيشية بعد الانفاق عليها ما تحتاجه من الترميم بإقامة المائل وإصلاح المنكسر وتعمير الخراب. وقد شرط الواقفون النظر لأنفسهم وأنه للأسن فالأسن ، فالنظر أولا لأحمد ثم لفرحان ثم لعلي ، وبعدهم يكون النظر للأكبر من أعمامهم وأولاد جدهم خالد ثم الكبير الأرشد من أولادهم وذرياتهم وقفا صحيحا شرعيا معتبرا مرعيا وقد صدر عنهم كل منهم مختار التصرف راغب في الخير مسارع إليه .

وحررت هذه الأحرف لئلا يخفى ، وحسبنا الله وكفى .

أشهد على ذلك وأنا الفقير عبد الله بن خلف (الدحيان) (ختم)

بتاريخ غرة ذي القعدة 1331هـ (الموافق 1913/10/1م).

لقد حوت هذه الوقفية في هذا الوقت المبكر تجديدا في كافة عناصر الصيغة الوقفية ، مختزلة بذلك الحراك الاجتماعي لهذه الحقبة من تاريخ الكويت فالواقفون جماعة على خلاف الوقفيات السابقة الفردية ، والموقوف عليها مؤسسة اجتماعية حديثة التنظيم بأغراضها الإصلاحية العامة في مجالات الصحة والاجتماع السياسي والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء على التوالي . رحم الله الجميع وتقبل منهم .

6 . دائرة الأوقاف العامة 1368 هـ / 1949 م :

كانت الأوقاف منذ بداية حركة الإيقاف في الكويت تدار من قبل الواقفين أنفسهم أو من يعينونهم نظارا عليها من خلال حجج شرعية توثق من أحد القضاة وقد سميت هذه المرحلة مرحلة " الإدارة الأهلية " [8] .

وبدخول الكويت حقبة الاقتصاد النفطي بعد تصدير أول شحنة نفط في 1946/6/30م حدث تجديد عمراني كامل سمي وقتها " بجنون البناء " وصاحبها ارتفاعا كبيرا جدا في أسعار الأراضي والعقارات . ورغبة من السلطة السياسية في حفظ الأعيان الموقوفة وخشية من ضياعها أو التعدي عليها فقد تم استحداث دائرة حكومية متخصصة للأوقاف العامة حيث تأسست في 1949/1/1م " للإشراف على المساجد وأوقافها والأوقاف الذرية والخيرية الأهلية " .

وجدير بالذكر أن بدايات التنظيم قد سبقت حقبة النفط بكثير حيث سبق لمجلس الشورى في عام 1921م أن قرر تعيين السيد خالد يوسف المطوع موظفا للأيتام وينظر للأوقاف بصفة غير رسمية [9] .

وقد باشرت دائرة الأوقاف العامة الإشراف علي :

أ . الأوقاف التي لا ناظر لها .
ب . الأوقاف على المساجد وما زاد على حاجة المصارف الأخري .
ج . الأوقاف الذرية المنقرضة .
د . الأوقاف المهملة .
هـ . الأوقاف المحالة من المحاكم .[10]

[8] - عبد المحسن العثمان ، مرجع سابق ص 5 - 15 .
[9] - المرجع السابق ، ص 16.
[10] - تاريخ دائرة الأوقاف العامة (1949 - 1957) ، دائرة الأوقاف العامة ص 15 ، 16 .

وللدائرة ارتباط بالمحاكم لاعتمادها على الأحكام الشرعية في جميع الأمور التي تتعلق بالأوقاف الذرية والخيرية الأهلية .

وبتحول الدوائر الحكومية إلى وزارات في العام التالي لاستقلال الكويت حلت وزارة الأوقاف محل دائرة الأوقاف العامة في عام 1962م في اختصاصها بالإشراف على الأوقاف وأنشأت لها " إدارة شئون الوقف " ضمن هيكلها التنظيمي , وفي عام 1965 م أضيفت اختصاصات الشئون الإسلامية للوزارة لتعرف منذ ذلك الحين بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .

وقد استفادت الأعيان الموقوفة (التاريخية) من سياسية توزيع الثروة التي نهجتها الحكومة من خلال التثمين واستملاك الأراضي والعقارات داخل المدينة وخارجها للمنفعة العامة والتوسع العمراني بأسعار مضاعفة خلال عقود الخمسينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين الميلادي ، فتضاعفت قيمة الأموال والعوائد من جهة . وقل المنصرف منها لقيام الدولة بتوفير التمويل اللازم من الميزانية العامة للأغراض والمصارف الوقفية التقليدية كالمساجد والرعاية الاجتماعية .

ومع وجود مرجعية تنفيذية رسمية اعتبارا من عام 1949م ظهرت حاجة لوضع تشريع ينظم الممارسة الوقفية ويبين أحكامها الأساسية .

7 – قانون الأوقاف في الكويت لعام 1951م .

بعد إنشاء دائرة الأوقاف العامة واستكمالا للبناء التنظيمي والتشريعي على مستوى الدولة للإشراف على الأوقاف في الكويت "لإصلاح حال الأعيان الموقوفة.. فقد تم إعداد مشروع قانون من عشر مواد..استنبطت من مذاهب الفقهاء الأربعة مع عدم التقيد بمذهب خاص.. على أنه لا مانع في المستقبل من وضع تشريع متمم إذا لزم الحال.. مع ملاحظة أن غير المدون من هذه المواد من أمور الأوقاف يجري العمل بها طبقا لمذهب الإمام مالك.."[11].

ومشروع القانون هذا هو ما عرف لاحقا بالأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف لعام 1951 . وما زال هذا التشريع ساريا ويعمل القضاء الكويتي بموجبه ولم تجر الإضافة إليه أو تعديله طوال ما يزيد على نصف قرن .

[11] - الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف ومرسوم إنشاء الأمانة العانة للأوقاف، 2002م.

وقد قامت الأمانة العامة للأوقاف التي خلفت الدائرة ثم الوزارة في الاختصاص بإعداد مشروع قانون موسع للوقف خلال الفترة ما بين 1994 . 1998 . ومشروع القانون المقترح مكون من تسعة فصول تحوى إثنان وأربعون مادة ، ويبدأ بفصل التعريفات ثم فصل بانعقاد الوقف وصحته ونفاذه ، يليه فصل حول الشروط في الوقف ثم فصل بشأن استثمار أموال الوقف يتبعه فصل الاستحقاق في الوقف . والفصل السادس يتناول النظارة على الوقف والسابع عن انتهاء الوقف يليه فصل أحكام خاصة ثم الفصل الأخير ويحوى أحكام عامة [12] .

ولم تجري حتى تاريخه أية محاولة لاعتماده رغم حاجة البلد لمثله ليواكب الإقبال المتزايد على الإيقاف كما سنبين لاحقا .

8 . الأمانة العامة للأوقاف 1414هـ / 1993 م

تأسست الأمانة العامة للأوقاف في عام 1993م لتصبح الطور التنظيمي الحكومي الثالث ، بعد كل من الدائرة (1949 . 1962) فالوزارة (إدارة شئون الوقف) طوال الفترة ما بين 1962 . 1993 م ، المعني بشئون الأوقاف في الكويت . وقد صدر بتأسيس الأمانة العامة للأوقاف المرسوم الأميري رقم 257 لسنة 1993 م بتاريخ 13 نوفمبر 1993 م والذي حدد اختصاصاتها بأربعة أغراض أساسية هي :

أ . الحث على الوقف والدعوة له .

ب . إدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والذرية التي تحت نظارتها .

ج . إقامة المشروعات تحقيقا لشروط الواقفين ورغباتهم .

د . التنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات التي تحقق شروط الواقفين ومقاصد الوقف وتساهم في تنمية المجتمع .

وشكل المرسوم مجلسا لشئون الأوقاف برئاسة وزير الأوقاف والشئون الإسلامية وأعضاء رسميين بحكم مناصبهم وثلاثة من المواطنين من ذوي الخبرة والاختصاص يشرف على شئون الأوقاف واقتراح السياسة العامة لها .

إن حقبة الأمانة العامة للأوقاف الممتدة ما بين 1993 حتى 2005م حافلة بالتطورات ومحاولات التجريب التجديدي والتفاعل الإيجابي والسلبي معها وضدها وآثارها العامة وهزاتها الارتدادية داخل وخارج الكويت لدرجة يصعب معها تناولها بالتوثيق والتحليل بشكل غير مخل في سياق هذه الورقة الموجزة ، وتستحق دراسة نقدية مستقلة . ورغم ذلك

[12] ـ مشروع قانون الوقف بعد المراجعة النهائية للجنة الشرعية العامة للأوقاف ، غير منشور .

فسيتم استعراض أبرز ملامح تجربة الأمانة من خلال التقارير المنشورة والتعليق عليها وذلك على النحو التالي :

8/1 التوقيت والقيادة

إن الالتفات إلى صيغة الوقف ورؤية إمكاناتها ودورها التنموي ، بل والربط بين الوقف والتنمية ، وإفراد الوقف بمؤسسة مستقلة خاصة به لإطلاق هذه الإمكانات بعد أن كان مضافا إلى غيره ، وإشراك الأهالي في إدارته إيقافا واستثمارا وصرفا ، والمزج بين الصيغة الوقفية الأصيلة والأشكال التنظيمية الحديثة في العمل التطوعي كالصناديق الوقفية وغير ذلك هي محصلة وعناوين لعملية التطوير في إدارة وتوظيف الأوقاف التي تجسدت في الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 1993، فكيف حدث ذلك ؟ إن تحليل ذلك يحتاج إلى بسط يتعارض مع الإيجاز المطلوب في مثل هذه الورقة ، ولكن هناك عاملان أساسيان أديا الى وأسهما فى هذا التطور والتغيير في الوقف في الكويت .

العامل الأول يتصل بتوقيت تأسيس الأمانة العامة التي ظهرت في خضم مرحلة إعادة الإعمار التي شهدتها الكويت لنفض ركام الدمار الذي خلفه الغزو العراقي لها . وقد عانت خلالها البلاد من انكماش اقتصادي نتيجة للأحداث الجسام التي مرت بها وظهور سياسة تبنتها الدولة تدعو إلى تنشيط المساهمات الفردية في قضايا التنمية [13] .

بدأت إرهاصات ومخاض ولادة الأمانة العامة للأوقاف في عام 1992 وهو العام التالي لتحرير الكويت ، حينها سرت روح جديدة لدى قطاع عريض من الإدارة الحكومية تتحلى بالرغبة الأكيدة في مواجهة التحديات التي خلقها الغزو والاتجاه الجاد إلى النهوض بواقع المجتمع الكويتي [14] .

العامل الثاني وراء هذه النقلة التطويرية للوقف هو وجود قيادة فاعلة مزجت بين التأصيل العلمي والممارسة العملية في مجال الشئون الإسلامية والأوقاف والطموح مع النزوع للتجديد [15] ومن الأفضل عدم التفصيل في هذا العامل في هذه المناسبة .

---

13 - د. على فهد الزميع ، التجربة الكويتية في إدارة الأوقاف ، كتاب أبحاث ندوة " نحو دور تنموي للوقف " وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية 1993 ، ص 57 .

14 - التقرير السنوي لعام 1994 ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 21 .

15 - ينسب الفضل للدكتور علي فهد الزميع في تطوير الوقف في الكويت خلال الفترة ما بين 1992 - 1996 . عمل د. الزميع في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية منذ 1979 حيث اصبح وكيلا مساعدا للشئون الإسلامية عام 1983 ، ثم وكيلا للوزارة 1990 ، - فوزيرا للأوقاف والشئون الإسلامية ورئيسا لمجلس شئون الأوقاف بصفته في 13 أبريل 1994 حتى أكتوبر 1996 . وقـد تفرغ د. الزميع للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة إكستر في بريطانيا خلال الفترة ما بين 1985 - 1988 وكان عنوان إطروحته للدكتوراه (التطور الفكري والتاريخي للحركة الإسلامية في الكويت ما بين 1950 - 1981) . كما إن للأمين العام المؤسس للأمانة العامة للأوقاف السيد عبد المحسن محمد العثمان فضلا مقدرا في تجسيد المشروع الوقفي على أرض الواقع خلال الفترة ما بين 1994 حتى 1999 . وفي الفم ماء .

8/2 التأسيس والتجديد والتوسع 1994 . 1996

بدأت مرحلة تطوير الوقف من خلال إعادة تنظيم وزارة الأوقاف في اكتوبر 1992 ورفع المستوى التنظيمي لإدارة شئون الوقف برئاسة وكيل وزارة مساعد إلى قطاعين يرأس كل منهما وكيل وزارة مساعد يختص أحدهما بإدارة تنمية الموارد الوقفية والآخر بإدارة شئون الأوقاف ، وتوالت القرارات التنظيمية التي ترمي إلى توفير المرونة لجذب عناصر بشرية فاعلة للعمل في هذا المجال . إلا أن الطموح لم يكن ليتحقق في إطار بقاء الوقف جزءا ضمن كيان مثقل بالمسئوليات ، حينها برزت فكرة وجود كيان مستقل للأوقاف يستوعب التعديلات المتلاحقة ويحررها للانطلاق نحو آفاق التطوير المنشود والمستحق ، فكان أن تأسست الأمانة العامة للأوقاف في 13 نوفمبر 1993م . وعلى صعيد الإعلان عن الطموح في تطوير الوقف قبل هذا التاريخ عقدت ندوة أطلقت أفكار التطوير على مستوى وطني وإسلامي تحت عنوان كاشف هو (نحو دور تنموي للوقف) في الفترة ما بين 1 . 3 مايو 1993م . الجدير بالذكر أن مسعى تطوير الوقف لم يخلو من معارضة ومقاومه بل وحتى هجوم من داخل الوزارة بذرائع شتى على فكرة استقلالية الوقف مما أدى إلى أن يترك صاحب الفكرة وكالة الوزارة للعمل خارجها لمدة 6 أشهر [16] .

وبعودة د. علي الزميع إلى حقيبة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية وزيرا في 1994/4/13 استأنفت الأمانة انطلاقها لتشهد تجسيدا لمشروع التطوير للأوقاف ، فبتاريخ 1994/6/28 تم تعيين السيد عبد المحسن محمد العثمان أمينا عاما للأمانة ونائبين له . كما تم تسمية الأعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص بمجلس شئون الأوقاف. وبذلك إكتمل تشكيل مجلس شئون الأوقاف واستقرت قيادات الأمانة وبدأت انطلاقة العمل [17] .

يعتبر عام 1994 عام التأسيس والانطلاق للأمانة في أكثر من محور وعلى أكثر من صعيد كما جاء في التقرير السنوي لهذا العام على النحو التالي :

أ . البناء المؤسسي لأجهزة الأمانة .

ب . بناء علاقات تعاون وعمل مشتركة مع بعض الأجهزة الرسمية والشعبية ومن أبرزها إبرام اتفاقيات تعاون مع :

. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في مجال مشروعات الخدمات والرعاية الاجتماعية .

. وزارة الصحة .

[16] ـ مجلس الوكلاء ، محضر الاجتماع رقم 93/29 في 1993/9/25م ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ص 2 ـ 4 ، غير منشور.

[17] ـ التقرير السنوي لعام 1994 ، مرجع سابق ، ص 30 .

. وزارة التربية .   . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .

. بيت الزكاة .

كما تم تقديم مساعدات لبعض الجمعيات واللجان الأهلية .

ح . بلورة فكرة الصناديق الوقفية لتكون كيانات تنظيمية تتمتع بالإدارة الذاتية وتغطي معظم مجالات التنمية وتدار من مجلس إدارة يضم عناصر أهلية وممثلين من الجهات الحكومية المختصة . ويأتي مصدر تمويلها من ريع الأوقاف المخصصة للصندوق . وقد تم الإعلان في عام 1994 عن الاتجاه إلى إنشاء الصناديق الوقفية التالية :

1 . الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه .

2 . الصندوق الوقفي لرعاية المساجد .

3 . الصندوق الوقفي للثقافة والفكر .

4 . الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة .

5 . الصندوق الوقفي للتنمية الصحية .

6 . الصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة .

7 . الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة .

8 . الصندوق الوقفي للتعريف بالإسلام .

9 . الصندوق الوقفي للتنمية العلمية .

10. الصندوق الوقفي للتعبئة المعنوية .

كما تم إضافة إلى الصناديق إطلاق مشاريع وقفية من أبرزها مركز الكويت للتوحد .

د . استثمار وتنمية أموال الأوقاف سواء في المجال العقاري أو تأسيس الشركات أو المساهمة في محافظ وصناديق استثمارية والقيام ببعض عمليات المرابحة .

هـ . تقرير الحساب الختامي لأموال الأوقاف لسنة الأساس 1994 الذي قامت الأمانة بإعداده ونشره كوسيلة شفافة لتعزيز رصيد ثقة المجتمع ومؤسساته في سياسات الأمانة وتصرفاتها في أموال الوقف . ويعتبر التقرير هو الأول من نوعه من عقود ، وقد أعد على النمط التجاري ووفق القواعد المحاسبية المتعارف عليها وقام بالتدقيق عليه مراقب الحسابات الخارجي [18] .

و . الملتقى السنوي الأول

[18] - تقرير الحساب الختامي لأموال الأوقاف لسنة الأساس 1994 ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 4 ، 5 .

بمناسبة ذكرى مرور عام على نشأتها نظمت الأمانة ملتقاها السنوي الأول ليكون الحدث الذروة في نشاطها وانفتاحها على المجتمع وزيادة التفاعل مع القيادات الفكرية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، في 19 نوفمبر 1994 وقد حظى الملتقى برعاية مميزة سياسيا من لدن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء . واختير موضوع (الآفاق المستقبلية للأوقاف في الكويت) عنوانا لهذا الملتقى . وفي ورقة قدمها رئيس مجلس شئون الأوقاف وزير الأوقاف والشئون الإسلامية د. علي الزميع أمام الملتقى تحت نفس العنوان صاغ فيها الأهداف الباعثة على تطوير الأوقاف في الكويت في ثلاث بواعث هي :

ـ هدف فكري يتمثل في الدخول إلى أسلمة المجتمع من مداخل عملية واسعة من خلال تقديم الجانب العملي في الشريعة وإبراز القيم التنموية للشريعة الإسلامية .

ـ هدف وطني يتم تحقيقه من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية في إدارة وتمويل الأوقاف .

ـ هدف تنموي حيث يتم استرداد دور الوقف في المشاركة الإيجابية في تلبية حاجات المجتمع وتشجيع عوامل نموه . ونوه الزميع إلى قرب الإنتهاء من إعداد مشروع قانون الوقف الذي يوفر الأطر القانونية لعمل الوقف المستخلصة من الشريعة الإسلامية .

شهدت تجربة الأمانة في عام 1995 ،وهو العام الأول من عمرها ، زخما أكبر تبلورت فيه طروحات الأمانة لتتمحور حول إحياء سنة الوقف واعتبار التنمية فريضة إسلامية والتأكيد على الطابع الحضاري والتنموي للوقف . وقد كان انطلاقات الأمانة قوية طرحت نفسها لقيادة مسيرة الوقف في الكويت ، وسرعان ما كان لتجربة الأمانة صدى داخل الكويت وفي دول الجوار الخليجي والدول الإسلامية . عملت الأمانة خلال عام 1995 على مواجهة تحديات رئيسية ثلاث تتصل بالبنية المؤسسة للوقف والأنشطة والمشروعات الوقفية والانفتاح والتواصل مع المؤسسات الأخرى . فعلى صعيد البناء المؤسسي تمت بلورة التوجهات الإستراتيجية للأمانة بثمانية توجهات هي إحياء سنة الوقف ، توظيف إنفاق الريع الوقفي في الاتجاه التنموي ، استثمار الأصول الوقفية وفق معايير السوق الاحترافية ، تعزيز المشاركة الأهلية ، تأهيل منهج العمل التطوعي ، إيجاد مظلة عمل تنسيقية توحد وتنسق الجهود الرسمية والأهلية في التنمية المجتمعية ، تعميق البحث العلمي في الجوانب الشرعية والقانونية والتنموية للوقف وأخيرا بناء علاقات عمل مع المؤسسات النظيرة داخل وخارج الكويت .

على أن أبرز ما قامت به الأمانة خلال هذا العام هو إتمام تأسيس وتشغيل ثمانية صناديق وقفية باعتبارها الأذرع الإستراتيجية لتنفيذ توجهاتها وهذه الصناديق هي :

1 . الصندوق الوقفي لرعاية المساجد .

2 . الصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة .

3 . الصندوق الوقفي للثقافة والفكر .

4 . الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه .

5 . الصندوق الوقفي للتنمية العلمية .

6 . الصندوق الوقفي للتنمية الصحية .

7 . الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة .

8 . الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة .

ضمت هذه الصناديق في مجالس إدارتها شخصيات اجتماعية معروفة ومتنوعة فاق عددها العشرات وقد روعي في اختيارهم أن يكونوا من " جيل لا يجد له قضية سواء داخل الطرح الإسلامي أو حتى في غيره من الإطروحات الفكرية السائدة فمعظم التيارات الإسلامية السائدة تتجادل فيما بينها ومع غيرها حول القضايا التعبدية الفقهية فقط ... وفي هذا تضيق لآفاق العمل والمشاركة في الوقت الذي نجد فيه أن أغلبية المواطنين يتطلعون إلى فرص المشاركة الإيجابية" [19] وضم هذا التيار الوقفي في العمل الخيري والاجتماعي العام خليطا تجاوز الإنتماءات الضيقة من جنس أو مذهب أو إنتماء فكري أو تنظيمي لأن " الوقف يوفر فرصة حقيقية لتدعيم ترابط المجتمع المختلف طوائفه وفئاته .. ويؤكد مبدأ المسئولية المجتمعية .. ويكرس الممارسة الديمقراطية الصحيحة .. ويؤكد دور القطاع الخيري والتطوعي " [20] مع التأكيد على أن هدف التنمية الوقفية ليس إحلالا لتنظيمات وقوى جديدة محل التنظيمات والقوى العاملة في الساحة الآن [21] .

استمرت الأمانة في عام 1996 في التوسع في تأسيس الكيانات الوقفية مناطقيا من خلال تأسيس الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية وذلك لتأطير مفاهيم حركة التنمية الوقفية على صعيد جغرافي محلي حيث تم إنشاء 12 لجنة وقفية بالمناطق السكنية [22] . ويتميز هذا الصندوق بأنه يركز على البعد الجغرافي في مقابل الصناديق الأخرى الأخرى التي تتخصص بمجالات نوعية كالصحة والبيئة والثقافة وغيرها . وآخر الصناديق إنشاء

[19] ـ د. علي فهد الزميع ، التنمية الوقفية : قيم إسلامية وطموحات وطنية ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي الثاني للأمانة العامة للأوقاف ، 13 ، 1995 ، ص 8 .

[20] ـ المرجع السابق ، ص 10 .

[21] ـ المرجع السابق ، ص 17 .

[22] ـ الصناديق الوقفية : التقرير الإداري والمالي لعام 1996 ، الأمانة العامة للأوقاف 80 ، 81 .

كـان صـندوق الكويـت الـوقفي للتعـاون الإسـلامي[23] والـذي تتعـاون فيـه الأمانـة مـع وزارة الأوقاف والشئون الإسـلامية فـي توجيـه المعونـات الإنمائيـة للخـارج بالتنسيق مـع الجهـات الرسـمية الأخـرى كـوزارة الخارجيـة والصـندوق الكـويتي للتنميـة الاقتصـادية العربيـة ووزارة الإعلام ولم يفعل الصندوق بشكل كاف . كما أولت الأمانة اهتماما خاصا في هذا العام للتعريف بالتجربة الوقفية على مستوى خليجي وعربي وإسلامي ومن أبرز أعمالها التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية في مجالات تمويل البنك إنشاء أكبر مركز تجاري وقفي في الكويت ، ودعم بنك المعلومات الوقفية وغيرها . وقامت الأمانة بإعداد دراسة بعنوان (رؤية استراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف) تنفيذا لتكليف المجلس التنفيذي لمؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية في الدول الإسلامية ولعرضها على المؤتمر العام القادم المقرر عقده في جاكرتا عام 1997 وتقديرا لنشاط الأمانة فقد اختارتها وكالة الأنباء الكويتية (كونا) الشخصية الإدارية المتميزة لعام 1996 .
وفي أكتوبر 1996 انتقل راعي الأمانة العامة للأوقاف د. علي الزميع إلى حقيبة وزارية أخرى . وبذلك انقضت حقبة من عمر الأمانة اتسمت بالتأسيس والتجديد والتوسع واستمرت ثلاثة أعوام إلا قليلا .

لقد كانت الجرعة المكثفة من النشاط الاجتماعي للأمانة مثيرة لأطراف شتى وقد علق مسئول كبير على هامش استقبال حضرة صاحب السمو أمير البلاد لرئيس وأعضاء مجلس شئون الأوقاف ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الصناديق الوقفية قائلا :
" لقد كبرتم بسرعة وستحاربون ! " وهو ما كان خلال الأعوام التالية.

8/3 مرحلة المحافظة فالمراجعة ثم التراجع

بدأت هذه المرحلة عام 1997 وامتدت حتى عام 2005 م . ففي عام 1997 ركزت الأمانة على تعزيز " دعم نظام التدقيق والرقابة سواء على صعيد الرقابة الشرعية أو رقابة المدقق الخارجي فضلا عن رقابة ديوان المحاسبة" [24] وحاولت الأمانة خلال عام 1998 المحافظة على انجازاتها[25] . وشهد عام 1999 بداية تقليص الصناديق الوقفية حيث ألغي صندوق التعاون الإسلامي ، ثم في عام 2000 م (اختفي) الصندوق الوقفي الوطني للتنمية المجتمعية وقلصت الميزانية المعتمدة للصناديق الوقفية من 6.3 مليون دينار عام

[23] - التقرير السنوي لعام لعام 1997 ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 34.
[24] - التقرير السنوي لعام 1997 ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 34 .
[25] - التقرير السنوي لعامي 98 - 1999 م ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 9 .

1999 إلى 3.6 مليون دينارعام 2000 [26] . وفي بداية عام 2000 م غادر الأمين العام المؤسس السيد عبد المحسن محمد العثمان الأمانة العامة بعد عطاء حافل واستثنائي طوال ستة أعوام مثمرة [27] . وقد تعاقب على رئاسة مجلس شئون الأوقاف أربعة وزراء في أربعة أعوام [28] .

في عام 2001 ميلادية تم دمج وتقليص الصناديق الوقفية لتصبح أربع صناديق هي :

. الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية .

. الصندوق الوقفي للتنمية الصحية .

. الصندوق الوقفي لرعاية القرآن الكريم وعلومه .

. الصندوق الوقفي لرعاية المساجد .[29]

بعد أن كانت عشر صناديق في أوج نشاطها عام 1997 . واختفت الأغراض الحديثة في أسمائها ونشاطها لتعود إلى المصارف الوقفية التقليدية .

وفي عام 2002 م تم إنشاء وحدة إدارية داخل تنظيم الأمانة العامة للأوقاف تختص برعاية الأوقاف الجعفرية [30]في سابقة تاريخية في مسيرة الأوقاف في الكويت .

وبحلول عام 2005 وهو آخر عام توفر عنه تقرير سنوي للأمانة نرى المشهد وقد تبدل بالكامل . فقد قرر مجلس شئون الأوقاف إلغاء الصندوق الوقفي لرعاية المساجد وتحويله إلى مصرف يسلم ريعه لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية [31] . بلغت المصروفات الوقفية للأمانة عام 2005 حوالي 14.8 مليون دينار . كان نصيب الصناديق الوقفية 9.2 مليون دينار وبنسبة 62% ، وكانت حصة صندوق مصرف المساجد منها 8 مليون دينار وبنسبة 87% وباقي الصناديق الوقفية الثلاثة تلقت 1.2 مليون وبنسبة 13% فقط [32] .

إن الناظر بتمعن لمدلول هذه الأرقام ومضامين التقرير السنوي لعام 2005 وسابقاته لا يستطيع أن يقاوم الخروج باستنتاج أن الأمانة العامة للأوقاف تمر بمرحلة التصفية والإفراغ من مضامينها تمهيدا لإعادتها إلى وزارة الأوقاف في أحسن الأحوال .

فما الذي حدث ؟ يقول د. على الزميع في إجابة له على سؤال لجريدة الطليعة عن تجربته في الأمانة العامة للأوقاف ضمن مقابلة شاملة معه [33] يقول " أريد أن أشير هنا إلى إن

[26] ـ التقرير السنوي لعام 2000م ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 65 .

[27] ولـت د. فؤاد عبد الله العمر منصب الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف خلال الفترة ما بين 2000 ـ 2003م وخلفه الأمين العام الحالي د. محمد عبد الغفار الشريف .

[28] ـ الوزراء هم : محمد ضيف الله شرار 1997 ، أحمد الكليب 1999/98 ، سعد الهاشل 2000/1999 ، وأحمد باقر 2001 ـ 2003م ثم د. عبد الله المعتوق 2003 /2007م .

[29] ـ التقرير السنوي لعام 2001 م ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 26 -34.

[30] التقرير السنوى لعام 2004 , الأمانة العامة للأوقاف ,ص58.

[31] ـ التقرير السنوي لسنة 2005 م ، الأمانة العامة للأوقاف ، ص 23 ، 53 .

[32] ـ المرجع السابق ص83و97.

[33] جريدة الطليعه, العدد 1668,مارس2005,ص3.

هذه التجربة تعتبر من أبرز التجارب التي حدثت في مجال المعالجة الرسمية لموضوع التنمية ، وتتركز فلسفتها باختصار في إنشاء صناديق لتمويل أنشطة خدمية تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والثقافة ورعاية المعاقين والمساجد وغيرها ، ويكون نصف إدارتها بالتعيين من جهات ذات علاقة والنصف الآخر من المتطوعين المهتمين أو المتخصصين . وكان الهدف من هذه الصناديق إيجاد فكر مهتم بالقيام بأعمال تنموية مجتمعية ، وبالتالي كأنك في هذا وجهت رسالة لكل من يريد أن يرتبط بفكر سياسي إسلامي بأن هذا المجال ليس مجاله ، لأن هدفنا غير مرتبط بالجانب السياسي .. ومع الأسف فلم تجد هذه التجربة تشجيعا من الحكومة كما أنها حوربت من قبل الإسلاميين أنفسهم وكذلك الليبراليين كل بحسب تصوراته " . هل فشلت تجربة الأمانة العامة للأوقاف في إحداث حراك اجتماعي وإحياء لصيغة الوقف ضمن منظومة الصيغ المكونة للمجتمع المدني في الكويت ؟ بالقطع لا .

إن الإثمار الذي عاشته الأمانة في سنواتها السمان الأولى قد لفت أنظار المتبرعين نحو صيغة الوقف وإحياء هذه السنة التي طالما نسوها لعقود ، وحتى عندما ضمرت الأمانة وكمنت في سنواتها العجاف بسبب عقد من الجدب التنموي عم البلاد لا سيما في جانب الإدارة الحكومية ازدهرت حركة الإيقاف في البلاد خارج أسوار الأمانة واستمر الإقبال عليها.

حركة الإيقاف في الكويت للفترة ما بين 1977 و 2005

9 . تسجل الأوقاف في الكويت لدى القضاء من خلال إدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل . وبالرجوع إلى أرشيف الأوقاف المسجلة والمحفوظة لديها تبين وجود أرشيف منظم بدءا من عام 1977 م . بالاطلاع على أرشيف الأوقاف المسجلة ما بين عامي 1977 حتى 2005 م ، تم استخلاص إحصائية بأعدادها وأنواعها نوردها على النحو التالي :

احصائية الأوقاف المسجلة في الكويت للفترة ما بين 1977 ـ 2005 م

السنة	ذري	خيري	مشترك	المجموع	ملاحظـــات
1977	1	--	--	1	
1978	--	2	1	3	
1979	2	1	-	2	
1980	2	3	5	10	
1981	3	2	1	6	
1982	2	2	-	4	
1983	1	2	1	4	
1984	3	2	1	6	
1985	1	3	-	4	
1986	3	6	-	9	
1987	3	2	-	5	
1988	3	3	1	7	
1989	3	3	-	6	
1990	1	5	-	6	
1991	-	2	-	2	
1992	5	1	-	6	
1993	5	7	1	13	سنة بدء نشاط الأمانة العامة للأوقاف

1994	10	7	1	18	
1995	12	6	–	20	2 غير مبين
1996	14	16	2	32	
1997	25	14	2	41	
1998	17	27	2	46	6 ملغي
1999	37	12	1	50	
2000	32	20	1	53	12 ملغي
2001	41	27	1	69	7 ملغي
2002	27	16	6	49	7 ملغي
2003	31	18	4	53	10 ملغي
2004	36	22	2	60	10 ملغي
2005	24	18	4	46	6 ملغي

تظهر الإحصائية وجود فترتين متباينتين في الإقبال على الإيقاف . الفترة الأولى منهما والممتدة ما بين عام 1977 حتى 1992 كان الإقبال فيها على الإيقاف ضعيفا إذ لم يتجاوز عدد الأوقاف المسجلة سنويا بأنواعها ، الذري (ريعها لصالح ذرية الواقف) أو الخيري (للنفع العام) والمشترك (ما كان ريعه يشمل الذرية والنفع العام ابتداء أو انتهاءا) ، حاجز العشرة أوقاف وبقى المتوسط السنوي لهذه الفترة في حدود خمسة أوقاف سنويا . والفترة الثانية إمتدت ما بين عام 1993 حتى 2005 م وازدادت فيها حركة الإيقاف بشكل كبير جدا لا يقارن مع الفترة السابقة لها . ويعزى السبب في عودة المحسنين إلى صيغة الوقف بشكل أساسي إلى بدء نشاط الأمانة العامة للأوقاف في عام 1993 وما صاحبها من زخم إعلامي وعملي أحيا سنة الوقف في الكويت ونشط ذاكرة المحسنين بعد طول خمول ونسيان . وقد بلغ المتوسط السنوي لعدد الأوقاف المسجلة في هذه الفترة الثانية أثنان وأربعون وقفا سنويا بأنواعها الثلاثة .

ونتناول فيما يلي حركة الإيقاف خلال الفترتين بشيء من التحليل الكمي والنوعي : .

10 . الأوقاف المسجلة خلال الفترة ما بين 1977 حتى 1992

كانت الكويت تمر خلال هذه الفترة بمرحلة وفرة اقتصادية نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط خلال عقدي السبعينات والثمانينات إلا أن هذه الوفرة لم تنعكس على صورة تبرعات وقفية رغم النشاط (العاطفي) الكبير للحركة الإسلامية الكويتية بفصائلها في عقد الثمانينات على وجه الخصوص و جمعها للتبرعات لكل قضية وبكل صيغة إلا صيغة الوقف . واستمر نسيان الصيغة الوقفية ليكون هو السائد طوال هذه الفترة باستثناء بعض المبادرات الفردية النوعية المتباعدة ومن هذه النماذج القليلة وقف العقارين المحيطين بمسجد الملا صالح بمنطقة الصالحية في عام 1981 من قبل واقف فرد وقفا خيريا على الفقراء والمساكين والمساجد ومؤسسات تحفيظ القرآن الكريم وشئون الدعوة الإسلامية والجهاد في سبيل الله وإنشاء المستشفيات داخل الكويت وخارجها وأسندت نظارة هذا الوقف إلى لجنة ثلاثية . والنموذج النوعي الثاني هو لوقف ذري إذ أوقف جماعة ديوان لعائلة القناعات بمنطقة الشويخ عام 1987 لغرض إحياء المناسبات العائلية وبقي الوقف بنظارة المتبرعين من العائلة .

11 . حركة الإيقاف خلال الفترة ما بين 1993 حتى 1999 م

كان عقد التسعينات قاسيا اقتصاديا على الكويت حيث عانت الكويت في مطلعه من آثار الغزو العراقي لها تدميرا للبنية التحتية ونهبا لثرواتها وإحراقا لآبارها النفطية واستنزافا لاحتياطاتها المالية لتسديد فواتير تحريرها . وفي أواخر عقد التسعينات انخفض سعر النفط وهو المورد الأساسي لثروة البلد ليصل إلى 12 دولارا للبرميل في عام 1999/1998م . ورغم الضنك الاقتصادي وبمجرد أن ذكر المحسنون بالوقف من خلال تأسيس ونشاط الأمانة العامة للأوقاف في عام 1993 حتى أقبلوا على الصيغة الوقفية . فقفزت أعداد الأوقاف المسجلة خلال هذه الفترة بشكل لافت متجاوزة حاجز العشرة أوقاف في عام 1993 وليستمر اتجاهها الكمي الصعودي متضاعفة عاما بعد آخر . وقد بلغت الأوقاف المسجلة خلال هذه الفترة (7 أعوام) 220 وقفا بأنواعها الثلاث في مقابل 83 وقفا طوال الفترة السابقة ومدتها 16 عاما .

ففي عام 1993 كان أغلب الواقفين من الأفراد رجالا ونساء ، والموقوفات جلها من العقار ، وتوزعت الأغراض الموقوف عليها مناصفة ما بين خيري وذري بنظارة الوقفين أنفسهم أو من أقاربهم . وازدادت أعداد الأوقاف المسجلة في عام 1994 ، وبدأ يظهر الوقف

الجماعي الذي يضم أكثر من متبرع ، كما بدأ يبرز التنوع في الأصول الموقوفة كذلك فيوجد وقف للنقود وآخر أوقفت فيه شركة بينما بقي الغالب من الموقوفات عقارا . خلال هذا العام إلتفتت جمعية إحياء التراث الإسلامي (واجهة الجماعة السلفية) إلى الصيغة الوقفية وسجلت 3 أوقاف عقارية وشركة نقلا من ملكية أعضائها ، فيما كان نصيب جمعية الإصلاح الاجتماعي (واجهة جماعة الإخوان المسلمين الكويتية) وقفيا عقاريا واحدا . كما سجل وقف نقدي بنظارة الأمانة العامة للأوقاف في عامها الأول . وفي عام 1995 كانت أغلبية الأوقاف المسجلة أوقافا ذرية وكان من نصيب الأمانة العامة للأوقاف عقارا وقفيا فيما سجلت حملة حج وقفية بنظارة جمعية إحياء التراث الإسلامي .

كان عام 1996 حافلا بالأوقاف الجديدة وصل فيه نشاط الأمانة العامة للأوقاف ذروته في مرحلة التوسع والتجديد من عمرها وانعكس ذلك على عدد الأوقاف المسجلة حيث بلغت 32 وقفا وهو رقم قياسي في مسيرة الأوقاف في الكويت . وتنوع الواقفون رجالا ونساء وأسر كما تنوعت الموقوفات لتشمل إلى جانب العقار وقفا نقديا ووقف سيارة . ومن الأغراض الجديدة تسجيل وقفين باسم " وقف نهوض للدراسات الإسلامية التنموية " والواقف لهما هو وزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيس مجلس شئون الأوقاف وقتها د. على الزميع . وحصدت الأمانة نصيب الأسد في النظارة على هذه الأوقاف ، كما سلمت نظارة أحد الأوقاف إلى جمعية الإصلاح الاجتماعي . وزادت كمية الأوقاف المسجلة في عام 1997 لتصل إلى 41 وقفا ، وتنوع الواقفون ما بين الرجال والنساء فرادى وجماعة كما سبقت جمعية الروضة التعاونية نظيراتها في وقف نقود على اللجنة الوقفية للتنمية المجتمعية في منطقة الروضة والتي تتبع الصندوق الوقفي للتنمية المجتمعية بالأمانة العامة للأوقاف . وكان غالب الموقوفات عقارا . ومن الأغراض الجديدة وقف دواوين لثلاثة أسر معروفة . وكانت النظارة لبعض هذه الأوقاف مسندة إلى الأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة وجمعية إحياء التراث الإسلامي.
واستمرت وتيرة الأوقاف المسجلة في الزيادة في عام 1998 لتصل إلى 46 وقفا كما استمر تنوع الواقفين وغلب على الموقوفات العقار كما أوقفت نقود وحملة حج وموقع الكتروني إسلامي على الإنترنت (أوقفت نقود على تشغيله) باسم الشبكة الإسلامية . وفي النظارة كان نصيب الأمانة العامة للأوقاف أصالة أو أيلولة معقولا، كما نشطت جمعية إحياء التراث الإسلامي في استقطاب أوقاف وتسجيلها بنظارتها ، وسجل وقف بنظارة كل من جمعية الإصلاح الاجتماعي وبيت الزكاة .

وفي عام 1999 ارتفع عدد الأوقاف المسجلة إلى 50 وقفا جديدا . وكان لافتا زيادة عدد النساء الواقفات . وغلب العقار على الموقوفات وإن وجد وقف نقدي وآخر لشركة ، وفي النظارة هيمنت الأمانة العامة للأوقاف على العديد من هذه الأوقاف .

12 . حركة الإيقاف خلال الفترة ما بين عام 2000 و 2005م:

تحسنت أحوال الكويت الاقتصادية والأمنية المحيطة والإدارة السياسية المحلية خلال هذه الفترة تحسنًا كبيرًا مقارنة مع الظروف السائدة في عقد التسعينات وما قبله. وقد أحدث هذا التحسن انفراجًا انعكس على الحياة السياسية. ففيما يتصل بالمجتمع المدني وتنظيماته فقد رفع الحظر الذي كاد أن يكون كاملاً على إشهار جمعيات النفع العام لاسيما الثقافية منها والاجتماعية والمطبق منذ منتصف عقد الثمانينات. فأشهرت بدءًا من عام 2003م العشرات من جمعيات النفع العام، كما أشهرت ما زاد على عشرين مبرة خيرية خلال ذات الفترة، ولازال العشرات من طلبات الإشهار قيد ا لدرس. وبهذا التيسير في التقنين أصبح المجتمع المدني الكويتي أكثر تنوعًا وكثافة ومؤسسية. وعلى صعيد الأوقاف الجديدة المسجلة خلال هذه الفترة فقد ارتفع عددها لتصل إلى 330 وقفًا خلال هذه الأعوام الستة مقارنة مع 220 وقفًا مسجلة في الفترة السابقة ما بين 1993 و 1999م. وبالاطلاع على الحجج الوقفية لها فقد لفت الانتباه فيها التنوع والتطوير في عناصر الصيغة الوقفية (الواقفين، الموقوفات، الأغراض، بناء الحجة الوقفية، النظارة) مما يعكس زيادة في الخبرة المجتمعية للواقفين. كما لوحظ من جانب آخر تسجيل أوقاف ذات ملاءة مالية مرتفعة قياسًا إلى معظم الأوقاف المسجلة سابقًا، وإن بقي المتبرعون بها أفرادًا وليسوا مؤسسات. ولوحظ في هذه الفترة اتجاه جمعيات نفع عام جديدة نحو تسجيل أوقاف مثل جمعية العون المباشر (لجنة مسلمي أفريقيا سابقًا)، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، وغيرها، إضافة إلى الجمعيتين الأسبق وهما جمعية إحياء التراث الإسلامي، وجمعية الإصلاح الاجتماعي. استهل عام 2000م بتسجيل عائلتين ديوانيهما وقفًا على مناسبات أفرادها. وتنوع الواقفون أفرادًا وجماعات، نساءً ورجالا، الموقوفات غلب عليها العقار وإن أوقفت نقود وشركة. وأغلب الأغراض الموقوف عليها كانت خيرية مطلقة.

وسجل في آخر العام "وقفية دعم التعليم" التي ساهم في تمويلها ماليًا شخصيات عامة لدعم التعليم في الكويت، وكلف بالنظارة عليها مجلس نظارة من أعضائها. وهذه الوقفية هي مثال على الوقف الجماعي الجديد. وعلى صعيد النظارة على هذه الأوقاف فقد أسندت إلى الواقفين أنفسهم ومن بعدهم تؤول إلى الأمانة العامة للأوقاف وكذلك الحال في

العديد من أوقاف هذا العام. باستثناء حالتين كانت النظارة فيهما من نصيب بيت الزكاة وجمعية إحياء التراث الإسلامي.

واستمر التنوع في الأوقاف المسجلة في عام 2001م، ومن الأوقاف الكبرى المسجلة هذا العام إيقاف سبع عمارات من واقف واحد اختار صيغة الوقف لتأييد تبرعه الذي كان وصية بثلث خيري له. وقد أوقفها للإنفاق على مشاريع خيرية خصص ثلاثة أرباع ريعها لمشاريع في الخارج، والربع لمشاريع داخل الكويت، واحتفظ الواقف بالنظارة لنفسه ومن بعده للجنة من الأعضاء سماها. الجدير بالذكر أن هذا الواقف يعتبر من أكبر الشخصيات الخيرية في الكويت، ورئيس سابق لجمعية نفع عام إسلامية (رحمه الله). ومن النماذج الجديدة للموقوفات إيقاف مجلتين ثقافيتين وشركتين. وتميزت أوقاف عام 2002م بإقبال جمعيات النفع العام على تسجيل التبرعات التي تلقتها كأوقاف فكان من نصيب جمعية العون المباشر إيقاف أنصبة متبرعين في شركة تجارية كانت مسجلة بأسماء أعضائها. وسجلت جمعية الإصلاح الاجتماعي وقفية بنك الفقراء التي رصد لها نصف مليون دينار، وإيقاف شركة لها، وكذلك وقف مبلغ جيد لجمعية الهلال الأحمر الكويتي. ولجمعية إحياء التراث الإسلامي نصيب حيث أوقفت لها حملة حج وعقار. كما سجل صندوق إعانة المرضى وقفًا ماليًا بنظارة الأمانة العامة للأوقاف. وأوقفت جمعية الجهراء التعاونية مبلغًا على خدمات المنطقة بنظارة الأمانة العامة للأوقاف كذلك.

واستمر اتجاه الجمعيات لاسيما الإسلامية منها نحو تسجيل ما تحصل عليه من تبرعات كوقف للأعوام التالية 2003–2005، ويعزى هذا التوجه إلى الرغبة في التمتع بالحماية التي يوفرها الوقف لها أمام المخاطر التي يمكن أن تطالها بسبب الحملة على تمويل الإرهاب بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001م، وتأثيرها على تمويل العمل الخيري الإسلامي، والشواهد على هذا النوع من الأوقاف متعددة. ومن الأوقاف ذات الحجج الوقفية المفصلة وقف عقار ذو قيمة اقتصادية وتطوير صيغة حجته لوقف لتكون أقرب إلى النظام الأساسي المؤسسي. كما أوقف متبرعون أسهمًا لهم في أحد البنوك تجاوز عددها 9 ملايين سهم. ولوحظ ظهور اتجاه لتعيين مجالس نظارة للعديد من الأوقاف المسجلة في عام 2003 و 2004م. ومن النماذج الجديدة للأوقاف المسجلة في عام 2004م في الحجم والعناصر وقف ثقافي على الشعر العربي، وقد وفرت الأمانة العامة للأوقاف أرضًا منحتها الدولة لإقامة عقار عليها على أن يسهم الواقف بتكاليف إنشائها. وفي عام 2005م سجلت الأمانة العامة للأوقاف وقفين أحدهما نقدي لتبرعات تلقتها لصالح مركز التوحد، وآخر لعقار في البحرين لصالح صيانة المساجد المنشأة هناك وجعلت النظارة بيد دائرة الأوقاف البحرينية.

آفاق التطور المستقبلي للأوقاف في الكويت

12- بعد إيراد التعريفات، وعرض المحطات التاريخية التي مر بها تطور الأوقاف في الكويت واستعراض حركة الإيقاف خلال الفترة الحاضرة ما بين عامي 1977 و 2005م، وتناولها بالتحليل تتبدى لنا ملامح تطوير مستقبلي ممكن ومستحق تتحقق من خلاله حكمة الإيقاف وتعود لتسهم بفاعلية في حركة نمو المجتمع.

والتزامًا بالمساحة المتاحة للورقة فسيتم الاقتصار على ذكر عناوين لخطوات ومجالات التطوير المتوقعة.

1- إصدار قانون حديث للأوقاف في الكويت يستوعب الممارسة الحالية وييسر الإقبال عليها.

2- التكامل بين المؤسسات الرسمية المعنية بالأوقاف وهي القضاء والأمانة العامة للأوقاف.

3- إعادة الروح للأمانة العامة للأوقاف من خلال استعادة الرؤية وامتلاك زمام المبادرة التي فقدتها.

4- زيادة عناية المؤسسات الأهلية بالصيغة الوقفية دعوة وممارسة وترشيدًا.

5- مساهمة كبار المتمولين أفرادًا وشركات ومصارف، لاسيما الإسلامية منها في التبرع للأوقاف واستخدام الصيغة الوقفية لإسهاماتها المجتمعية. فمن المعيب أن لا توجد أية مساهمة لشركات الاستثمار الإسلامية ضمن قوائم المتبرعين والواقفين رغم كثرتها وملاءة هذه الشركات.

6- مبادرة الرواد من ذوي الوعي المتقدم لإنشاء نماذج وقفية ذات تجديد في عناصر الصيغة الوقفية مع النزوع للشكل المؤسسي المعاصر على غرار المؤسسات الوقفية الغربية.

والله الموفق والمعين.